ذلك لمجلس الامن » وفي ٤ تموز (يوليو) أكدت الجمعية العامة في دورتها الطارئة الخاصة هذا القرار بقرارها رقم ٢٢٥٢ وبأكثرية مائة صوت . وقد اصبح هذان القراران مرتكزا لجميع القرارات التي عرفت « بالانسانية » والتي تضمنت تعدادا بخرق اسرائيل لجميع الالتزامات القانونية الدولية الناشئة عن اتفاقيات جنيف الاربعة وتحديد الجرائم التي ارتكبتها ضد العرب في المناطق المحتلة .

وقد اوفدت الجمعية العامة لجانا كما اوفد الامين العام ممثلا للتحقيق في ممارسات اسرائيل في المناطق المحتلة وفي ما يلي بيان بها :

أ — اوفد الامين العام تنفيذا للقرار ٢٣٧ ممثلا خاصا له للمناطق المحتلة ورفع تقريره لكل من الجمعية العامة ومجلس الامن في ٢ (اكتوبر) تشرين اول ١٩٦٧ عن سكان هذه المناطق وعدم عودة النازحين عنها ومعاملة اسرى الحرب العرب .

ب — شكلت الجمعية العامة عام ١٩٦٩ لجنة خاصة من سيلان ويوغسلافيا والصومال للتحقيق في انتهاكات اسرائيل لاتفاقيات جنيف . وقد رفضت اسرائيل التعاون مع هذه اللجنة لكنها قامت بعملها وزارت المنطقة وقدمت حتى الان ثلاثة تقارير وبالاستناد اليها صوتت الجمعية العامة منذ عام ١٩٧٠ على ثلاثة قرارات اعربت فيها عن قلقها البالغ العميق للانتهاكات التي ارتكبتها اسرائيل في المناطق المحتلة ووجهت دعوة شديدة لها للكف فورا عن اجراءاتها التعسفية ضد السكان العرب ودعتها للتقيد تقيدا دقيقا باتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ كما اكدت ان جميع التدابير والاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير معالم المناطق المحتلة واستيطانها وطرد السكان العرب تعتبر باطلة ولاغية ودعت اسرائيل للتعاون مع لجنة الامم المتحدة .

ج — شكلت لجنة حقوق الانسان ، اثر دراستها لقضايا حقوق الانسان في المناطق المحتلة في اذار (مارس) ١٩٦٩ فريق عمل مؤلف من النمسا وبيرو وتنزانيا والسنغال والهند ويوغوسلافيا للتحقيق في انتهاكات اسرائيل المستمرة لحقوق الانسان وخاصة لاتفاقية جنيف الرابعة . ورغم عدم تعاون اسرائيل مع هذا الفريق فقد قام بعمله وقدم تقريرا مفصلا في ٢٠ كانون ثاني (يناير) ١٩٧٠ .

د — التقارير السنوية التي يقدمها للجمعية العامة المفوض العام للاونروا والتي تبحث في ما حل بالنازحين الجدد بعد عام ١٩٦٧ من اضطهاد وتشريد وعذاب وما لحق باللاجئين العرب في مخيماتهم في المناطق المحتلة التي هدم جيش اسرائيل بعضها ، وشرد من غزة بالذات عشرات الاف اللاجئين ، كما حولت منشآت اخرى للاجئين وبعض المدارس والمستشفيات الى منشآت وثكنات يستفيد منها الجيش الاسرائيلي .

واستنادا لهذه التقارير كلها بالاضافة الى تقارير هيئات دولية اخرى كاللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي « والامنستي انترناشونال » فان العديد من القرارات التي صوتت عليها الهيئات الدولية اكدت انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان وادانتها . نذكر على سبيل المثال لا الحصر ، ما ورد في بعض قرارات لجنة حقوق الانسان ، مما يشير بالتخصيص لخرق اسرائيل لاتفاقيات جنيف . فقد ورد في قرار اللجنة رقم ١٠ تاريخ ٢٣ اذار ١٩٧٠ ما يلي : « ان لجنة حقوق الانسان اذ تشير لقرار الجمعية العامة رقم ٢٥٣٥ لعام ١٩٦٩ الذي اعادت فيه تأكيد الحقوق الثابتة لسكان فلسطين ، ورقم ٢٥٤٦ الذي عبرت فيه الجمعية العامة عن قلقها البالغ من الانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في الاراضي التي تحتلها اسرائيل . وطلبت من اسرائيل ان تلتزم بمسؤولياتها طبقا لاتفاقية جنيف الخاصة بحماية حقوق الافراد في زمن الحرب المعقودة في ١٢ اب (اغسطس) ١٩٤٩ .